

معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

ترجمات

الأغلبية العالمية - على مفترق طرق السياسة العالمية؟

الدكتور عامر أبوهنية

باحث في تكنولوجيا المعلومات وأمنها



مهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

Russian Institute for Strategic Studies

NATIONAL STRATEGY ISSUES | № 2 | 2023

الأغلبية العالمية - على مفترق طرق السياسة العالمية؟

لوكيانوف فيدور ألكساندروفيتش

مدير الأبحاث في مؤسسة تطوير ودعم نادي الحوار الدولي "فالداي"

ورئيس تحرير مجلة روسيا في الشؤون العالمية، وأستاذ باحث في المدرسة العليا للاقتصاد بجامعة الأبحاث الوطنية.

في مقابلة، قارن عالم السياسة الروسي الدولي المعروف فيودور ألكساندروفيتش لوكيانوف جوهر مصطلحي "الأغلبية العالمية" و "غير الغرب". يتم تحليل دور المعلومات والهياكل التحليلية في تطوير السياسة الوطنية للدول الفردية غير الغربية في المرحلة الحالية من التنمية. يتم تقديم تقييم لعمليات إصلاح المؤسسات القائمة على نطاق عالمي، مع الأخذ في الاعتبار التغيير في الوزن في الشؤون الدولية للقوى الآسيوية، وأمريكا اللاتينية، والقوى الأفريقية. تم تقديم توقعات لاحتمالات تجديد النظام العالمي في سياق تكثيف السياسة الخارجية للعديد من الدول. تم التعبير عن موقف حول تشكيل استراتيجية متكاملة لروسيا على الساحة الدولية في ظل ظروف التعددية القطبية.

Citation: [Lukyanov F.A. Is the Global Majority at the Crossroad of World Politics? // National Strategy Issues. 2023. No. 2 \(77\). P. 34–41.](#)

الكلمات المفتاحية: غير الغرب، استراتيجية روسيا، النظام العالمي، السياسة الإعلامية، الغالبية العالمية، تعدد الأقطاب، المؤسسات الدولية

NATIONAL STRATEGY ISSUES: عزيزي فيدور ألكساندروفيتش، اكتسبت مصطلحات "الأغلبية

العالمية" و "غير الغربية" مؤخرًا شعبية كافية. من وجهة نظرك نحن نتحدث عن نفس الدول؟

فيودور ألكساندروفيتش لوكيانوف: كلا المصطلحين وصفيان وبالتالي من الواضح أنهما غير دقيقين، يمكن أن يكون لهما معاني مختلفة. ما زلنا نتحدث ليس عن العالمية، ولكن عن الغالبية العالمية، لأن الغالبية العالمية هي ترجمة حرفية من الإنجليزية، حيث يتم استخدام هذا المفهوم إما كإشارة ملطفة أنيقة للإشارة إلى السكان غير البيض في العالم، أو الاسم الجماعي للبلدان النامية. في مفرداتنا السياسية، الأغلبية العالمية وغير الغربية هي في الأساس مرادفات، لكنني أفضل الخيار الأول، لأن أي إشارة إلى الغرب، حتى معارضة ذلك، تكشف فورًا عن وجهة نظر تتمحور حول الغرب حول العالم. ولأن لم تعد تتوافق ببساطة مع حالة النظام الدولي.

يحتوي مصطلح "الأغلبية العالمية" على فخ نفسي لا ينبغي نسيانه عند استخدامه. هذا هو إغراء الإفراط في التعميم، والافتراض الأساسي بأن "الأغلبية" شيء موحد وموحد بمبادئ مشتركة. وفقًا لذلك، يمكن اتباع نوع من السياسة الموحدة فيما يتعلق بها. لكن جوهر "الأغلبية العالمية" يكمن على وجه التحديد في تنوعها الشديد وعدم تجانسها، واستحالة بناء خطاب وسلوك مركزي، كما هو الحال في "الغرب الجماعي". لذلك، فإن وضع استراتيجية للتفاعل مع "الأغلبية" هو أهم مهمة للسياسة والدبلوماسية الروسية للفترة المقبلة، ويتطلب مرونة وخيالاً.

NATIONAL STRATEGY ISSUES: في عدد من المناطق، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، يتزايد باطراد

عدد مراكز الامتياز ذات التوجه الوطني. ما هو برأيك دور وآفاق هذه المعلومات والتحليلات الحديثة في

تشكيل سياسة الدول غير الغربية؟

لوكيانوف: ليس سرا أن النموذج العلمي والخبير في التخصصات الاجتماعية مشتق من التقليد الفكري الغربي. هذا أمر مفهوم وطبيعي، لأنه لعدة قرون كان الغرب هو الجزء الأكثر تقدماً وتوسعية في المجتمع الدولي، محرك التغيير. ومع ذلك، فإن العملية الحاسمة الآن على الساحة الدولية هي على وجه التحديد إعادة توزيع النفوذ، فإن النظرة الغربية للظروف المحيطة لم تعد مهيمنة حيث أن حصة الغرب نفسه في الاقتصاد والسياسة تتناقص تدريجياً.

الشيء الرئيسي هو أن الفكرة القائلة بوجود فكرة عالمية وصحيحة عن النظام العالمي الحديث، والتي يجب على كل من يريد النجاح، اتباعها. على العكس من ذلك، فإن فترة "تأميم" نماذج التنمية آتية لربطها بالتقاليد الوطنية والثقافية. هذا، بالطبع، في عالم اليوم لا يمكن أن يعني العزلة والعزلة في النفس - ربما يكون الإثراء المتبادل أكثر أهمية من ذي قبل. لكن الميزان أخذ في التحول، والمواطن يصبح أساسياً، ويتحول فوق القانون (Supranational) إلى ثانوي.

والشيء الآخر هو أن الحاجة إلى "تأميم" المعرفة لا تعني رفض إنجازات الماضي. على سبيل المثال، في مجال العلاقات الدولية، تعتمد منهجية التحليل على المدارس النظرية الغربية، وفي الثقافات الأخرى لم يتم تطويرها على هذا النحو. الاقتراض غير النقدي وغير النقدي من هذا، والذي حدث لنا في فترات معينة (السوفيتية وما بعد الاتحاد السوفيتي)، كان قاتلاً. لكن الأصالة كغاية في حد ذاتها لا تقل عن نسيان جذور المرء وتقاليد. يتطلب الفهم الكافي لسياق اليوم المعقد للغاية إتقان جميع الأدوات.

NATIONAL STRATEGY ISSUES: تشير العديد من الدول حوارات على نحو متزايد حول أهمية إصلاح

المؤسسات القائمة على نطاق أممي عالمي (الأمم المتحدة بشكل أساسي) ، مع مراعاة التغيير في ثقل دول آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا في الشؤون العالمية. ما هو موقفك، هل يمكن البقاء هنا في إطار مبدأ الكفاية المعقولة؟

لوكيانوف: سأعبر عن موقف ثوري بمعنى آخر. إن روسيا، مثل أربع دول أخرى من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، هي صاحبة الامتيازات الفريدة في منظومة الأمم المتحدة. وهذا بالطبع نظام يميز ضد البقية، وهكذا تم إنشاؤه. وفي اللحظة التي تأسست فيها الأمم المتحدة، كان منطق وشرعية ذلك واضحاً ولا يمكن إنكاره: الدول المنتصرة في الحرب العالمية هي التي وضعت القواعد. ومع ذلك، منذ ذلك الحين تغير المشهد السياسي بشكل كبير، وفي تشكيله الجديد، يبدو النظام الحالي وكأنه مفارقة تاريخية، كما تشير العديد من الدول التي تنتمي إلى نفس الأغلبية في العالم. من الممكن الإصرار على حرمة الحق في الامتيازات فقط بالإشارة إلى حقيقة أن هذا تم تأسيسه مرة واحدة ويجب أن يستمر وفقاً للتقاليد. في الوقت الحالي، هذه الحجة صحيحة، لكنها لن تدوم إلى الأبد، بالنظر إلى الدور الدولي المتزايد لدول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. بالنسبة لهم، لا يبدو الوضع الحالي عادلاً أو منطقياً.

من الواضح أنه في الوضع العادي، لا أحد يرفض الامتيازات ولا يمنحها للآخرين. لكن النتيجة ستكون هي نفسها - عاجلاً أم آجلاً النظام، المبني على المبادئ التي يعتبرها معظم المشاركين غير عادلة، سيتوقف عن العمل، سيفقد معناه.

ما هي مصلحة روسيا؟ إنه الحفاظ على المبدأ الرئيسي لمجلس الأمن - حق النقض. لقد تم تصورها كأداة لتجنب أكثر الأشياء فظاعة - الحرب العالمية. تتمتع القوى العظمى بفرصة منع القرارات التي تعتبرها غير مقبولة من وجهة نظر مصالحها، والبقية تعترف بهذا الحق للآخرين وتحترمه.

لا يمكن إنكار هذا. لكن كم عدد المشاركين الذين سيحصلون على هذا الحق والوضع المقابل، من حيث

المبدأ، ليس مهما جدا. على العكس من ذلك، فإن إضافة عدد من الدول القوية، ذات الثقافات والتقاليد المختلفة، إلى أولئك الذين لا يمكن تجاهل رأيهم، يزيد من تنوع النظام السياسي والاقتصادي ويزيد من هيمنته. لذلك يبدو لي أن روسيا يمكن أن تتخذ موقفا لصالح زيادة كبيرة في عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مع حق النقض، بناءً على الحقائق الحديثة. من الواضح أنه من المستحيل عملياً تنفيذ مثل هذه الخطة الآن، على الأقل بسبب عدم وجود معايير مقبولة بشكل عام تحدد الدول التي يجب أن تنضم إلى مجلس الأمن. من المستحيل تخيل اتفاق حول هذه المسألة. ولكن من وجهة نظر تعزيز الموقف الدولي لروسيا، فإن مثل هذا الوضع سيكون مفيداً وسيعزز العلاقات مع الأغلبية العالمية.

NATIONAL STRATEGY ISSUES: بعض الهياكل الدولية المؤثرة (منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، إلخ) هي في الواقع نتاج للسياسة الأنجلو ساكسونية. هل يمكن للمقاربات الحالية للدول غير الغربية لفهم التطور السياسي العالمي أن تساهم فعلاً في تشكيل نظام علاقات دولية يقوم على توازن المصالح؟

لوكيانوف: إذا تعلق الأمر بذلك، فإن الأمم المتحدة هي نتاج مقارنة أنجلو ساكسونية بحتة. ليس كل ما نشأ في إطاره، بحكم تعريفه، سيئاً وضاراً. القضية هي دائماً ميزان القوى. وافق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على مثل هذا التكوين للمجتمع الدولي، لأنه في ذلك الوقت كان متأكداً تماماً من أنه سيلعب دوراً رائداً في أي تكوين، وفي الواقع حقيقةً لقد لعب هذا الدور ومن ثم بدأ الوضع يتغير.

ليس لدى الدول غير الغرب وجهات نظر منهجية واضحة بشأن قضايا التنمية الدولية التي يمكن على أساسها بناء نظام عالمي جديد. هم ببساطة ليس لديهم مثل هذه المهمة. إقليمي - ربما، على الأرجح. ولكن ليس أكثر. وسيستمر تحقيق توازن المصالح، على ما يبدو، من دون إنشاء مؤسسات شاملة وعالمية، وهذا يتعارض أيضاً مع منطق التطور الحديث. أصبح العالم أكثر تعقيداً وأصبح مجموعة متنوعة من

الحلول، بدلاً من مجموعة واحدة من المعايير والقواعد. وهذا بالطبع لا يستبعد، بل على العكس، يوفر عملاً مستمراً لمواءمة المصالح وتوضيحها، ولكن ليس على أي أساس موحد للجميع.

NATIONAL STRATEGY ISSUES: السياسة الخارجية لبلدان الناطقة بالإنجليزية هي تقليدياً سياسة

ساخرة للغاية وتتعلق فقط من مبدأ الحساب. بالنظر إلى التغييرات الحالية في التكوين الدولي، ما هي

الاستجابة التي يمكن توقعها من الأنجلو ساكسون (Anglo-Saxons) وحلفائهم وشركائهم؟

لوكيانوف: مصلحة الغرب مفهومة وطبيعية تماماً - الحفاظ على الهيمنة، وهو موقع مهيم في العالم.

بأي وسيلة. حتى الآن، لا تزال الولايات المتحدة وحلفاؤها بعيدين بشكل لا نهائي عن إدراك أنها لن تعمل

على إنقاذ كل هذا. حسناً، دعنا نقول مباشرة، قوي، مناصبهم، العوائق المتراكمة هائلة. ومع ذلك، فهو

يتقلص. عاجلاً أم آجلاً، سيأتي الفهم بأن الهيمنة مستحيلة، والأقلية العالمية بحاجة إلى تجهيز مكانة

أخرى. هناك سؤال واحد فقط: هل سيتم كسر الحطب الذي لا رجعة فيه قبل أن تأتي هذه اللحظة؟

في المرحلة الحالية، لا يمكن لعلاقتنا مع الغرب أن تتجاوز التدابير لتجنب الصدام المباشر؛ ولا يُتوقع

حدوث تفاعل بناء. لكن هذا لن يكون الحال دائماً. موضوع النقاش الذي قد يكون مفيداً لنا هو السؤال

عما يمكن أن يكون دور الغرب في الساحة الدولية بعد انتهاء الهيمنة. الغرب كظاهرة حضارية لن يذهب

إلى أي مكان، فنحن ملزمون به بعلاقات ثقافية وتاريخية طويلة الأمد. العلاقات البراغماتية مع هذا الجزء

من العالم ضرورية، والسؤال هو - ما هي أولويات روسيا؟ من بين أمور أخرى، على المدى المتوسط

أو الطويل، سيتعين على بلدنا التفكير في طرق لتحقيق التوازن في الصين. بغض النظر عن مدى تطور

العلاقات معها، فهي قوة هائلة لها مهامها الخاصة، والتي ستنفذها باستمرار وفي ظل ظروف معينة

بقسوة. هذا أمر طبيعي تماما، وكذلك رغبة روسيا في خلق ضمانات إضافية لنفسها في مواجهة الصين.

NATIONAL STRATEGY ISSUES: كيف تحدد استراتيجية روسيا في سياق ظهور عالم متعدد الأقطاب؟

لوكيانوف: روسيا، بعد أن شنت حملة عسكرية للقضاء على "المعاديين روسيا"، عملت كمحفز قوي

للتغييرات في الساحة الدولية. وستحدث هذه التغييرات بغض النظر عن كيفية انتهاء العملية العسكرية

الخاصة وكيفية تطور التكوين حول أوكرانيا. من الواضح أن بلدنا الآن لديه مهمة واحدة، لا يمكن مقارنة

أهميتها بأي مهمة أخرى - إكمال الحملة بنجاح، وتحقيق عدد كافٍ من الأهداف. وهذه معركة خطيرة

للاغاية مع خصم قوي، لذا لا يمكن التقليل من حجمها. علاوة على ذلك، فإن السؤال سيكون في المقام

الأول في تطوير الذات.

مفتاح النجاح في عالم المستقبل هو ضمان الاستدامة والاكتفاء الذاتي والحد الأقصى من الشراكات ذات

المنفعة المتبادلة لخلق أفضل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية. هذا أكثر أهمية بكثير من أي

منشآت جيوسياسية و "ألعاب كبيرة". بتعبير أدق، هناك حاجة إلى "الألعاب"، ولكن فقط كوسيلة، وليس

بأي حال من الأحوال غاية. وبالطبع تعريف واضح للحدود الخارجية - ما هو ضروري وما هو غير

ضروري. وبشكل عام، في النظام الدولي الذي بدأ في التبلور، من المرجح أن يكون التحديد الدقيق

للأولويات هو المهارة الأكثر أهمية. لن يتمكن أحد من تحقيق كل شيء، لكن الحصول على ما هو

حيوي أمر أساسي.